الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الخميس
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس: السيد مرفي (أيرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/50/536، A/50/716)

(هـ) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/50/422 و Add.1)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) دور المرأة في التنمية (A/50/399)

(ز) تنمية الموارد البشرية (A/50/330 و Add.1)

(ح) الأعمال التجارية والتنمية (A/50/417)

(ط) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/50/215-S/1995/475، A/50/396، A/50/551)

(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (A/50/501)

(ك) الغذاء والتنمية الزراعية المستدامة (A/C.2/50/8)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.35
23 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/50/536، A/50/716)

(هـ) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/50/422 و Add.1)

١ - السيد ها - يونغ مون (جمهورية كوريا): رحب بالتقدم الذي أحرز في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأعرب عن أمله في أن تكتمل المفاوضات المتعلقة بولاية برلين في أقرب مرحلة ممكنة في عام ١٩٩٧ نظرا لما لهذه المسألة من أهمية حاسمة. وقال إن من الضروري كذلك أن تضع الأطراف في الاتفاقية الأهداف والجدول الزمني للحد من انبعاثات غاز الدفيئة الى ما بعد سنة ٢٠٠٠ وأن تولي الاعتبار اللازم لمبدأ تحمل الدول في هذا الصدد مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة. والى أن يتم ذلك ينبغي للأطراف في الاتفاقية، ولا سيما البلدان المحددة في المرفق الأول، أن تفي بالتزاماتها بموجب أحكام الاتفاقية، ولا سيما الفقرتين الفرعيتين ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤.

٢ - وأكد على أهمية التكنولوجيا وأهمية نقلها في مكافحة ومنع تدهور البيئة وازدياد الاحترار العالمي، ورحب في معرض ذلك بالمبادرة التي اتخذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تكنولوجيا المناخ، وأعرب عن أمله في أن تتخذ تدابير ملموسة وفعالة لتنفيذها. وشدد على وجوب وفاء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، بالالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا المتعهد بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١ وعلى وجوب مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا.

٣ - وقال، فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، إنه ينبغي أن توسع الأمم المتحدة نطاق أنشطتها المتعلقة ببعض عناصر برنامج العمل، مثل موارد التنوع الاحيائي والمؤسسات الوطنية وبناء القدرات الادارية. ونظرا للطابع الفريد والهشاشة اللذين تتسم بهما الأوضاع الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة، يجب أن يزودها المجتمع الدولي على وجه السرعة بموارد جديدة وإضافية من أجل تنميتها المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يجري استعراضا شاملا للاجراءات المتخذة على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لاستبانة المشاكل والعقبات التي تحول دون تنفيذ برنامج العمل. وينبغي في هذا الصدد، أن يعد الأمين العام تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل على جميع المستويات.

٤ - السيد الديب (مصر): قال إنه يجب تركيز الاهتمام على تنفيذ البرامج المتفق عليها للحد من تلوث البيئة وتغير المناخ، وهذا ما يتطلب توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. ومن الضروري أيضا إقامة رابطة قوية بين تغير المناخ والتنمية الاقتصادية نظـــرا لما يترتب على تغير المناخ من آثار ضارة تعاني منها البلدان النامية. وقال إنه يتطلع الى مؤتمر الأطراف القادم الذي سيتناول مسألة وضع حلول

عملية للمشاكل الناتجة عن تغير المناخ. وأعرب أيضا عن أملـــه في أن ينظر المؤتمر في الصعوبات التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية فضـــلا عن تنفيـــذ البرنامج الذي لا بد منه لوضع حد للآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ. وذكر أنه ينبغي أيضا لهذا المؤتمر أن يأخذ التطورات الجديدة في الاعتبار. واقترح كواحد من النهج أن تستكمل الاتفاقية ببروتوكول إضافي، ولكن بشرط عدم إثقال كاهل البلدان النامية بعبء التزامات أخرى نتيجة لذلك.

٥ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تركز الجهود المبذولة للحد من انبعاثات غاز الدفيئة على قطاعات النقل الحضري والاتصالات والطاقة، وأن يوجه اهتمام خاص نحو السياسات والبرامج البيئية في البلدان النامية بقصد تحسين شبكات النقل والاتصال ومراعاة عنصر الاستدامة في إقامتها، على أن تؤخذ في الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل من هذه البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي نقل التكنولوجيا المناسبة من البلدان المتقدمة النمو.

٦ - وأردف قائلا إن مصر أوفت بتعهداتها لمرفق البيئة العالمية الذي لن يتمكن، بحكم نقص موارده، من تحقيق الأهداف المحددة له ما لم يحصل على المزيد من الدعم. ومع ذلك فهو يحثه على الاهتمام بالمشاريع التي تنفذها مصر الآن لمعالجة آثار تغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بمواردها المائية المتضائلة وأراضيها الزراعية المعرضة للخطر في شمال الدلتا وسيناء. على أنه أضاف في هذا السياق أن حكومته تحتاج الى دعم أكبر من الشركاء الدوليين، ولا سيما في تنفيذ المشاريع المتصلة بالأنشطة التمكينية في هاتين المنطقتين. وقد اتخذت حكومته في الوقت الحاضر تدابير محددة للحصول على أموال إضافية كما اعتمدت برامج طموحة لتحسين استخدام الطاقة والحد من التبديد.

٧ - وأضاف قائلا إنه ينبغي بالتالي أن يستعرض مؤتمر الأطراف القادم مدى الوفاء بالالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية فضلا عن العقبات المتبقية التي يجب التغلب عليها. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يعتمد برامج تنفيذية في إطار مشاركة دولية فعالة يضطلع فيها كل شريك بالتزاماته لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ التي تنتجها وتعمل على تفاقمها الثورة الصناعية والأنماط الانتاجية والاستهلاكية التي لا يمكن أن تستمر. واختتم كلمته قائلا إنه لما كانت الموارد الطبيعية هي مصدر الدخل الرئيسي في البلدان النامية فإنه يأمل أن توجه جهود متضافرة نحو تلبية احتياجات هذه البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - السيد كرياوسان (سري لانكا): قال إن العمل على الحد من انبعاثات غاز الدفيئة يجب أن يستند لا على المعايير العلمية والاقتصادية فحسب بل على الحساسيات السياسية والاجتماعية والمقتضيات العملية أيضا. ولما كان مدى تنفيذ معظم البلدان النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية يعتمد على المساعدة التي تتلقاها في نقل التكنولوجيات وبناء القدرات وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، فلا بد بالتالي من زيادة الموارد المتاحة من خلال مرفق البيئة العالمية وسد نقصها على أساس منتظم. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يصرف النظر قبل الأوان عن خيار إنشاء آلية مالية مستقلة للاتفاقية.

٩ - وقال إن وفده يعتقد أنه ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات قوية ومتضافرة لمناهضة الجماعات الارهابية التي تركز على الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عنها أخطار بيئية، وذلك لما قد يترتب على مثل هذا الضرر البيئي من عواقب عالمية.

١٠ - السيد لانغلي (نيوزيلندا): قال إن وفده يرحب بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما إنشاء الفريق العامل المعني بولاية برلين. وستواصل نيوزيلندا دعمها لوضع تدابير عملية ومرنة وعادلة لتمكين المجتمع الدولي من تحقيق هدف الاتفاقية في جعل تركز غازات الدفيئة يستقر عند نسب تمنع التدخل البشري الخطر في النظام المناخي.

١١ - وانتقل الى مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية فقال إنه ينبغي المحافظة على الزخم والتصميم اللذين نشأ في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ورحب في هذا الصدد بإنشاء وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وأعرب عن تأييده للاحتفاظ بالحد الأدنى الذي يكفل اضطلاع الوحدة بوظائفها الهامة الداعمة لتنفيذ برنامج العمل.

١٢ - وقال إنه ينبغي ألا يغيب عن بال الدول أن تعزيز قدرة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها الأخرى على تنفيذ برنامج العمل يتطلب تغييرا في المواقف والأولويات كما يتطلب تحسين الكفاءة والفعالية. فوجود هيكل أساسي دولي أكبر حجما وأكثر تكلفة لا يعزز القدرة بالضرورة.

١٣ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد النهج الذي يقترح تقرير الأمين العام اتباعه في إقامة شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي تنفيذ برنامج المساعدة التقنية لتلك الدول. ولاحظ ما ورد في التقرير من إشارات الى المساهمة القيمة التي قدمتها اللجان فقال إن نيوزيلندا ملتزمة بضمان استمرار منتدى جنوب المحيط الهادئ وبرنامج جنوب المحيط الهادئ الاقليمي للبيئة في القيام بدور حيوي في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

١٤ - السيد جباري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأنماط الانتاجية والاستهلاكية التي لا يمكن أن تستمر، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، لا تزال السبب الرئيسي في تدهور البيئة؛ ومسؤولية مكافحة هذا التدهور إنما تقع على عاتق هذه البلدان. والنزعة نحو فرض معايير وشروط غير واقعية على صناعات البلدان النامية ومنتجاتها ونحو اقتراح أو اعتماد سياسات مالية ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، بحجة حماية البيئة، لا تتفق بالتالي وأحكام الاتفاقات البيئية بما فيها الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وستظل فرص تحقيق أهداف هذه الاتفاقية ضعيفة ما دامت الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية لا تفي بالتزاماتها على نحو شامل يأخذ في الحسبان تماما الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ.

١٥ - وأكد على ما لمراقبة غازات الدفيئة من أهمية حاسمة، ولكنه لاحظ في الوقت نفسه أن وضع أهداف للحد من هذه الغازات دون أن يؤخذ في الحسبان ما يمكن أن يكون لذلك من أثر اقتصادي سلبي على البلدان النامية التي أولتها الاتفاقية اهتماما خاصا، لا يمكن أن يعتبر نهجا شاملا لتنفيذ الاتفاقية. وليس من الإنصاف ولا مما يتفق مع أحكام الاتفاقية أن يطلب من البلدان النامية تكبد خسائر اقتصادية فادحة تترتب على تنفيذ التدابير المقترحة، وهي تعاني أصلا من تدهور بيئتها بسبب تصرفات غيرها.

١٦ - السيدة بليستيد (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظت أنه جرى اعتماد طائفة متنوعة من الاتفاقيات والآليات لحماية موارد البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وقالت في معرض ذلك إن من الممكن تحقيق التعاون أيضا بدون اتفاق. واستشهدت بالدعوة إلى اتخاذ مبادرة بشأن الشعب المرجانية التي وجهها وفدها في المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وقالت إن حكومات بلدان المحيط الهادئ استجابت للدعوة وأسفر ذلك عن توجيه دعوة إلى العمل ووضع إطار للعمل دعما للمبادرة الدولية للشعب المرجانية. ووفرت هاتان الوثيقتان نقطة انطلاق لعقد ست حلقات عمل إقليمية بشأن الشعب المرجانية تحدد الاحتياجات والأولويات الإقليمية وتبحثها كما تحفز على وضع مبادرات وطنية للشعب المرجانية. وسترسل نتائج هذه الحلقات إلى لجنة التنمية المستدامة لتضطلع عليها.

١٧ - واستطردت قائلة إن الاستراتيجية التنفيذية لمرفق البيئة العالمية التي ووفق عليها مؤخرا سلمت بالوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وحددت الإجراءات التي تندرج في نطاق مسؤولية المرفق.

١٨ - وأضافت قائلة إن حكومتها تتعاون الآن مع غيرها على وضع مبادرة إدارية دولية من أجل "ملكة المحارة"، وهي فصيلة على وشك الانقراض نتيجة الإفراط في الصيد وتدمير الموائل. وأعربت عن أملها في أن ترى آلية تعاونية تسمح باستعادة وصيد الشعب المرجانية هذا في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي وتنميته على نحو مستدام.

١٩ - ومضت تقول إنه جرى في المؤتمر الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي استضافته حكومتها البحث عن حلول للمسائل الصعبة التي أثارتها المصادر البرية لتلوث البيئة الساحلية وتدهورها. وأنشئ برنامج عمل تتجلى فيه هذه الشواغل، وأضافت أن حكومتها تريد أن تعمل مع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات الاهتمام الرئيسية مثل التنوع الأحيائي وحماية الموائل والإدارة الساحلية المتكاملة وتبادل المعلومات، وأنها ستواصل متابعة برنامجي العمل كليهما من خلال البرامج الثنائية والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من وكالات المساعدة المتعددة الأطراف. وقالت إن الولايات المتحدة ستواصل فضلا عن ذلك ترويج السياسات والإجراءات التي تشجع على التنمية المستدامة، وستواصل دعم الطرق المبتكرة والبديلة كإصلاح المصارف الإنمائية الإقليمية وزيادة فرص تمويل المشاريع المتناهية الصغر. وقد دعمت حكومتها الآليات الإقليمية المطلوبة في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي وقدمت المساعدة اللازمة لإقامة آلية كهذه إلى منطقة جنوب المحيط الهادئ.

٢٠ - وقالت في نهاية حديثها إن كثرة الكوارث الطبيعية التي شهدتها منطقة البحر الكاريبي في العام الماضي أثبتت مرة أخرى مدى تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لهذه الكوارث، وبناء عليه اتخذت الولايات المتحدة إجراءات للمساعدة بزيادة قدرات الإنذار المبكر في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) دور المرأة في التنمية (A/50/399)

(ز) تنمية الموارد البشرية (A/50/330 و Add.1)

(ح) الأعمال التجارية والتنمية (A/50/417)

(ط) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/50/215-S/1995/475، A/50/396، A/50/551)

(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (A/50/501)

(ك) الغذاء والتنمية الزراعية المستدامة (A/C.2/50/8)

٢١ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/50/396)، إن التقرير يركز بصورة رئيسية على مسألة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما فيما يتصل بصياغة سياسات متكاملة في المتابعة للمؤتمرات العالمية الرئيسية الأخيرة وبإيصال المساعدة للفقراء على المستوى القطري. وصنف التقرير أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ثماني فئات رئيسية: العمل التحليلي، والأنشطة المدرة للدخل، والأشغال العامة التي تستخدم اليد العاملة بكثافة، والتمكين من الخدمات الأساسية، والصناديق الاجتماعية وشبكات الأمان، واشراك الفقراء، والأنشطة التي تستهدف الحد من التمييز ورصد تغيرات الفقر.

٢٢ - وقال إن مدى نجاح الجهود المبذولة للقضاء على الفقر ينبغي أن يقاس على المستوى القطري. وثمة عدد من الأدوات القائمة على المستوى القطري لتسهيل تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وتبذل جهود كبيرة من أجل اشراك منظمات غير حكومية، والمنظمات المجتمعية والفقراء أنفسهم في نهج غير مركزي يستهدف إنزال القرارات والموارد إلى المستوى الشعبي.

٢٣ - وأشار الى مشكلة الفقر فقال إنها تثير عدة مسائل مشتركة بين البلدان، والأقاليم والقطاعات تحتاج إلى تنسيق على المستوى المشترك بين الوكالات. وتدرك الوكالات أنه يستحسن اعتماد نهج مشتركة لتقييم الفقر، ولجمع البيانات وتقييمها، والتماسك والانسجام بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، وتأنيث الفقر والمشاركة الشعبية في صياغة برامج للقضاء على الفقر. وادراكا منها لضرورة تقديم دعم قوي مشترك بين الوكالات للعمل على المستوى القطري، قررت لجنة التنسيق الادارية مؤخرا إنشاء ثلاثة أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمتابعة المواضيع الجامعة التي طرحت في المؤتمرات العالمية الأخيرة، ويرتبط جميعها ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر.

٢٤ - وقال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مشروع برنامج للاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) (A/50/551)، إن الاحتفال بهذه السنة سيتيح الفرصة لزيادة الوعي العام، وحشد الموارد، وتنشيط العمل على جميع الأصعدة فضلا عن وضع ترتيبات مؤسسية من أجل الجهود الرامية الى خلق مجتمعات متحررة من الفقر عن طريق القيام بعمل على المستوى الوطني بدعم دولي ملائم. ووجه الانتباه بشكل خاص إلى أهداف ومبادئ وموضوع السنة الدولية المبينة في الفقرات من ١١ - ١٤ من الوثيقة. فالسنة الدولية تتيح فرصة لبذل جهد أكثر تركيزا، وأكثر شمولا وتماسكا على مستوى المنظومة بأسرها.

٢٥ - وقال إن الوثيقة A/50/417، التي تحتوي تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تستند الى مدخلات واردة من أكثر من ٢٠ منظمة من منظمات منظومة الأمم المتحدة. ويبين التقرير أن المنظومة تلعب دورا مهما في مساعدة الحكومات على تنمية القدرات الوطنية من أجل تشجيع المباشرة بالأعمال الحرة، وتصميم وتنفيذ سياسات التحـــول إلى القطاع الخاص وخلق بيئات تمكينية - تشمل توفير هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية كافية - تسمح بتسخير قوى السوق. وإن القصد من المساعدة المخصصة لتطوير المشاريع الصغيرة وللنساء المباشرات بالأعمال الحرة في المناطق الحضرية والريفية هو تعزيز مركز المرأة والمساعدة في تخفيف حدة الفقر. وقدم المتحدث عدة أمثلة عن التنسيق الناجح بين الأنشطة ذات العلاقة في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وقال في معرض تناوله للوثيقة A/50/501، التي تحتوي تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بتهيئة الفرص والمشاركة، إن جزءا جوهريا من التقرير يتناول تشجيع المشاريع المصغرة فضلا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن التقرير يقدم أمثلة محددة عن مبادرات سياسات ناجحة في مجالات تتراوح بين الوصول إلى الائتمانات والتدريب على المهارات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة من جهة، واستئجار الأراضي والمسائل التنظيمية، من جهة أخرى، ويوجه الانتباه إلى العقبات الخاصة التي تواجهها النساء المباشرات للأعمال الحرة. ويناقش التقرير أيضا أهمية وجود بيئة تمكينية مناسبة على المستويين الوطني والدولي. وقال إن الفريق أعرب عن أمله أن يعتبر تحليله خطوة أولى باتجاه تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعرب هو عن تقديره العميق للدعم المالي الذي قدمته حكومة بابوا غينيا الجديدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى أعمال الفريق.

٢٧ - ولاحظ في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تعبئة المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية: المسائل المتعلقة بالجنسين في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي (A/50/399)، أن احصائيات لم تكن متاحة في السابق، ونشرت عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥، بينت وجود فوارق مهمة ويمكن قياسها بين الجنسين في مؤشرات اقتصادية رئيسية. وسمحت تلك الاحصاءات بإجراء مقارنة بين أحوال النساء والرجال في الأعوام ١٩٧٠، و ١٩٨٠ و ١٩٩٠ وسمحت لأول مرة باستقراء الاتجاهات. وقال إن تلك الاحصاءات مقترنة بمعلومات أخرى من منظمات منظومة الأمم المتحدة، تظهر أن المرأة تلعب دورا اقتصاديا تتزايد أهميته في الاقتصاد العالمي وتثبت أن بعض السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائية في امكانها تحرير وتعزيز مهارات ومساهمات المرأة بينما يزيد بعضها الآخر من شدة الظروف التي تحول دون حدوث ذلك. ويشير التقرير إلى أنه ما لم يجر تحليل الاتجاهات الاقتصادية من منظور الجنسين وصياغة سياسات اقتصادية وطنية ودولية تأخذ في اعتبارها، في جملة أمور، الفوارق بين المرأة والرجل من ناحية الفرص، والتفضيلات والنتائج، فإن كثيرا من تلك السياسات ستكون عديمة الجدوى من بدايتها.

٢٨ - السيد لورانس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/50/330)، إلى أن التقرير أعِد تجاوبا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٤٨، الذي أكد أهمية النـُّهج المنسقة، الشاملة لعدة قطاعات، والمتكاملة، والتي تشمل مختلف أبعاد السياسة العامة، كالصحة، والسكن، والاتصالات، والتعليم والتدريب، والعلوم والتكنولوجيا والعمالة. وكل واحد من هذه الأبعاد، يستطيع، إذا كان حسن التنسيق ومراعيا للحاجات المتغيرة، أن يسهم بدوره داخل بيئة تمكينية مدعومة بصورة جماعية لتحقيق تنمية اجتماعية أوسع، كما هو مطلوب في الفصل الأول من برنامج العمل الذي اعتـُمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٩ - وأشار الى أن النهج السابقة لتنمية الموارد البشرية تراجعت بالتدريج أمام أطر عمل أكثر تحسسا للجنسين، وذات اتجاه لامركزي وإشراكي تسعى الى تعزيز المهارات البشرية من خلال دعم السياسة العامة والخدمات العامة على امتداد قطاعات عديدة. وقد أدى التكيف الهيكلي، وتقليص حجم القطاعات العامة والنمو البطيء في العديد من البلدان الأقل تطورا إلى تفاقم الضغوط على نظم تنفيذ تنمية الموارد البشرية. ولهذا فإن التقرير يـُعرف تنمية الموارد البشرية، من منظور السياسة العامة، بأنها استراتيجيات متبادلة النفع من أجل تمكين الناس عن طريق تعزيز القدرات الإسهامية التي يمكن لهم أن يشاركوا بها في تحسين نوعية حياتهم وحياة الآخرين في أسرهم، وجماعاتهم ومشاريعهم ومجتمعاتهم. وهكذا فإن تنمية الموارد البشرية تعد عاملا رئيسيا في الوقاية من الفقر باعتباره موضوعا جامعا تناولته المؤتمرات العالمية الرئيسية الأخيرة.

٣٠ - وقال إن التقرير يستعرض المشاكل الراهنة التي تواجهها الحكومات في تلبية احتياجات بلدانها من الموارد البشرية. وإذ يضع التقرير في اعتباره بشكل خاص اعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمله، فإنه يعرض العوامل التي تقيد وتعزز في آن واحد الاتجاه نحو نهج أكثر تكاملا من أجل

تنمية الموارد البشرية. ويوثق معظم التقرير أمثلة عن الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة ويركز بوضوح على التطبيقات المشتركة بين القطاعات على المستويين الإقليمي والقطري. كما أنه يستعرض آثار التزامات كوبنهاغن تجاه التنمية الاجتماعية على استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ويقدم عرضا عاما للاستنتاجات مقترنا بتوصيات للنظر فيها من جانب الجمعية العامة.

٣١ - السيدة مينيندز (اسبانيا): قالت في معرض حديثها نيابة عن الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري محاربة الفقر إذا أريد تحقيق التنمية المستدامة. وذكرت أن نحو ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في الفقر هم من النساء وأن تأنيث الفقر آخذ في الازدياد زيادة غير متناسبة. ولهذا فإن من الجوهري تنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي واستراتيجيات إنمائية تدمج منظور الجنسين دمجا كاملا. وأشارت الى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فقالت إنه أكد مجددا أهمية الأخذ بنهج شامل تجاه الفقر وضرورة وضع استراتيجيات متكاملة ومتعددة الأبعاد للقضاء على الفقر. وينبغي أن يكون تمكين الناس، ولا سيما النساء مكونا رئيسيا في تلك الاستراتيجيات.

٣٢ - وأكدت أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة الاستراتيجيات والسياسيات والبرامج والتدابير الملائمة من أجل محاربة الفقر؛ ويحتاج هذا الجهد إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة، وتغيرات هيكلية وحشد للموارد المحلية، في جملة أمور، عن طريق أنظمة ضريبية أكثر إنصافا وتخفيض النفقات العسكرية. وأوضحت أن القطاع الخاص النشط، بما في ذلك القطاع غير الرسمي - الذي يجب تعزيز صلاته بالقطاع الرسمي - فضلا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو الأداة الرئيسية لتوليد عمالة منتجة في البلدان النامية. وينبغي للدولة أن تخلق البيئة التمكينية لتنمية القطاع الخاص وأن تطبق سياسات اجتماعية نشطة. وتنبغي زيادة تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الصدد، يمكن لمبادرة ٢٠/٢٠ الواردة في برنامج عمل كوبنهاغن أن تكون مبادرة قيمة. وكذلك تحتاج استراتيجيات القضاء على الفقر إلى نهج إشراكي تجاه التنمية واحترام حقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى تدابير محددة لتناول تأثير الفقر على النساء والأطفال.

٣٣ - وأشارت الى تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/50/330) فقالت إنه يحتوي على توصيات مفيدة للغاية بشأن ضرورة اعتماد نهج متكامل تجاه الموضوع، مما يعد أمرا حاسما لمحاربة الفقر. ولا بد من كفالة وصول الفتيات والنساء بشكل كامل ومتكافئ إلى التعليم.

٣٤ - وأكدت أن التعاون الدولي والمساعدة الدولية أمران حاسمان، وخصوصا بالنسبة لأفقر البلدان وأضعف قطاعات المجتمع. وأوضحت أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكدت من جديد التزامها بتقديم ٠,٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية تعترف بأهمية إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر. إلا أنه كثيرا ما كان هناك افتقار للتنسيق على مستوى المنظومة بأسرها وقد وجدت الأمم المتحدة من الصعب تطوير نهج متكامل لجوانب الفقر المتعددة الأبعاد والوصول إلى النساء، وهن المتأثرات بشكل خاص. ويتيح

برنامج عمل كوبنهاغن الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية لتحقيق ذلك الهدف. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تلعب دورا مركزيا في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مهامه التنسيقية. ورحبت بالقرار الأخير الذي اتخذته لجنة التنسيق الادارية بانشاء ثلاثة أفرقة عمل لمتابعة المؤتمرات العالمية الأخيرة. وعلى المستوى الميداني، يستطيع نظام المنسق المقيم، ومذكرة الاستراتيجية القطرية والنهج البرنامجي أن يلعب دورا رئيسيا في تنسيق الجهود من أجل محاربة الفقر. وينبغي للسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) أن تكون مناسبة من أجل التنفيذ السريع والفعال على المستويين الوطني والدولي لأحكام برنامج عمـــل كوبنهاغـن، ولا سيما تلك الأحكام المتصلة بالقضاء على الفقر.

٣٥ - وفي معرض تناولها لمسألة الأعمال التجارية والتنمية، أكدت أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقالت إن على الحكومات أن تسهم في ذلك من خلال خلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص. كما أن للمؤسسات التي تمثل المشاريع الخاصة، مثل الاتحادات والغرف والنقابات دورا رئيسيا. وتنبغي ادارة المشاريع العامة على غرار إدارة الأعمال التجارية. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة المساهمة من خلال تقديم المساعدة التقنية من أجل تنمية القدرات الوطنية بهدف التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، عن طريق تصميم وتنفيذ سياسات التحول إلى القطاع الخاص ونشر بيانات ومعلومات عن المشاريع الناجحة ذات الصلة. وقالت إن الوفود التي تتحدث هي باسمها ترحب بحقيقة أن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستناقش العلاقة بين الأعمال التجارية والتنمية بهدف تعزيز مساهمات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٣٦ - وانتقلت إلى مسألة المرأة في التنمية فقالت إن منهاج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة يشكل خطوة رئيسية الى الأمام من أجل النهوض بالمرأة. ورحبت أيضا بالتقرير الشامل، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، الذي ركز على مسألة المرأة في التنمية وقدم مساهمة قيمة الى مؤتمر بيجين. وقد جسد منهاج العمل توافقا في الآراء مفاده أن مشاركة المرأة بصورة كاملة في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعتبر ذات أهمية أساسية من أجل التنمية المستدامة.

٣٧ - وقالت إن عدد النساء اللواتي يشتغلن خارج منازلهن آخذ بالازدياد في سائر أنحاء العالم، رغم أن تلك الزيادة كانت أبطأ في البلدان النامية. وإن منهاج العمل يوضح الحاجة الى اعتماد سياسات اقتصاد كلي واستراتيجيات تنموية تتناول مسألة المرأة والفقر. والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على النهوض بالمرأة في المجال الاقتصادي، بوسائل منها أن يكفل لهن الوصول الى الموارد، والعمالة، والأنشطة المدرة للدخل، والى الأسواق والتجارة. ويجب القضاء على كافة أشكال التمييز في العمالة القائم على أساس الجنس.

٣٨ - وأوضحت أن عدم إيلاء اهتمام كاف إلى تحليل الفرق بين الجنسين أدى كثيرا جدا إلى تجاهل مساهمات المرأة وشواغلها. لذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص الى محنة المرأة في المناطق الريفية. وما لم تأخذ صياغة السياسات منظور الجنسين في اعتبارها، فمن المرجح أن يستمر وجود قدر كبير من عدم الكفاءة

الاقتصادية وسوء التوزيع في الموارد، مما سيؤدي بدوره الى تناقص النمو الاقتصادي، وتزايد تأنيث الفقر. ومن ثم ينبغي للسياسات العامة والإنفاق العام أن تشجع المساواة بين الجنسين.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن من الجوهري، في هذا السياق، أن تكفل للمرأة المساواة في الحقوق وفي الوصول إلى الموارد الاقتصادية والإدخارات. وثمة حاجة إلى تدابير سياسية وقانونية لكفالة وصول المرأة إلى الائتمانات عن طريق الخدمات المالية القائمة، والمؤسسات الائتمانية والمصارف التجارية. وتنبغي مراجعة شروط الضمان الإضافي غير المعقولة وتكاليف المعاملات المرتفعة، والتي هي بمثابة حواجز، وذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على الائتمانات. وينبغي وضع استراتيجيات تستهدف تشجيع أنشطة مباشرة الأعمال الحرة المستدامة والمنتجة من أجل توليد الدخل في صفوف النساء المحرومات من المزايا وأولئك اللواتي يعشن في فقر. وينبغي تعديل الأطر القانونية من أجل جعل الفرص متكافئة وكفالة وصول المرأة للأرض والعقار وامتلاكها. وينبغي أن تصل الفتيات والنساء التعليم والتدريب المهني طوال حياتهن. وينبغي تطوير برامج التدريب التعليمي وإعادة التدريب للمرأة وتنفيذها من أجل تمكينهن من امتلاك المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات في سياق اقتصادي اجتماعي متغير من أجل تحسين فرصهن للعمل.

٤٠ - وتابعت قائلة، ومن أجل أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من الوصول الى نهج متماسك في دعمها للأنشطة المدرة للدخل للمرأة، ولا سيما المشاريع الائتمانية، يحث الاتحاد الأوروبي الأجهزة المشتركة بين الوكالات على إعطاء الأولوية إلى وضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات مشتركة من أجل تلك الأنشطة. وسيكون لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دور رئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة في تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المستدامة. ولكن لا ينبغي اتخاذ قرارات نهائية بخصوص طبيعة ذلك الدور حتى تعرف نتائج التقييم المستقل الذي صدر به تكليف من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وينبغي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتناول مسألة المرأة في التنمية في جميع عمليات المتابعة للمؤتمرات. ويؤمل من المجلس أن يولي اهتماما أكبر لمسائل المرأة في المستقبل وأن يتعاون في هذا الخصوص مع اللجنة الثالثة. وينبغي للمرأة أن تشارك بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرارات في كافة مناحي الحياة، بما في ذلك الميدان الاقتصادي.

٤١ - السيد بياو (بنن): قال، متناولا البند الفرعي ٩٥ (ط)، ان الأنشطة التي اضطلع بها للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر لم تساهم فحسب في توعية الرأي العام وصانعي السياسات، بل أتاحت قبل كل شيء للذين يعيشون في فقر فرصة المشاركة في الأحداث وأعطتهم فسحة من الأمل.

٤٢ - وأشار إلى مشروع برنامج الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر فقال إن وفده يؤيد الاقتراحات الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من الوثيقة A/50/551. وأضاف أنه بغية تحقيق بعض التوازن في مشروع البرنامج ينبغي إضافة فرعين آخرين يتناول أحدهما الأنشطة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي ويتناول الثاني الأنشطة على المستوى الدولي. وقال إنه، إذ لا يغيب عن باله أن افريقيا هي أشد القارات

معاناة من الفقر بجميع أشكاله، يعرب عن دهشته لكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلافا للجان الإقليمية الأخرى، لم تقترح أي أنشطة للسنة الدولية. ورجا أن يتم تدارك ذلك قبل نشر برنامج الأنشطة النهائي.

٤٣ - وأردف قائلا إن التقرير المتعلق بالتعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية (A/50/396) هو تقرير مفيد اجمالا ويستجيب بوجه عام للقرار ١٨٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ ولكنه يفتقر إلى تفاصيل عن الاجراءات المحددة التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدور واحتياجات النساء اللائي يعشن في فقر أو الاجراءات المتخذة لتحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية المحرومة. كذلك لم يتخذ على ما يبدو أي اجراء محدد لتعبئة الموارد وإعادة توزيعها بغية القضاء على الفقر. وأبدى ترحيبه بالمبادرة التي اتخذها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء صندوق للقضاء على الفقر يساعد البلدان في إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر وفقا لما اتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وقال إنه، نظرا لاتساع نطاق هذه المشكلة وتعقدها، يدعو إلى إنشاء كيان مستقل داخل الأمانة العامة يكون مسؤولا عن جميع المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر.

٤٤ - السير جون كابوتين (بابوا غينيا الجديدة): أشار، متناولا البند ٩٥ (ي) من جدول الأعمال، إلى أن بلده لعب دورا هاما في ترويج مفهوم تهيئة الفرص والمشاركة الذي أدى إلى اعتماد الجمعية العامةى القرار ٦٠/٤٨ الذي أنشأ فريق الأمم المتحدة المعني بتهيئة الفرص والمشاركة، وإلى أنه ساهم فضلا عن ذلك بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل هذا الفريق.

٤٥ - وقال إنه ينبغي أن تكون الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة أكثر من مناسبة للاحتفال؛ فينبغي أن تبحث ايجابيا حالة قطاع هام جدا من سكان العالم مهمل أحيانا كثيرة، وهو القاعدة الشعبية في البلدان النامية. إن تمكين الناس والمجتمعات بواسطة الابتكارات في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية أمر بالغ الأهمية للتنمية العادلة والمستدامة. كما أنه وسيلة لتكوين مشاركة تتسم بمزيد من المتانة والأصالة والعدل وتتغلب على الاتكالية الأبدية المترتبة على الفجوات التكنولوجية والحواجز التجارية وقلة فرص الوصول إلى الأسواق المالية.

٤٦ - وأردف قائلا إن الفرصة والمشاركة محدودتان في بابوا غينيا الجديدة ومنطقة المحيط الهادئ من جراء النواقص في النظم الإدارية والاقتصادية والقانونية وغيرها من النظم، وهي نواقص إما موروثة أو مفروضة من الخارج أو مستوردة منه بشكل آخر. واعترف بأن ثمة مشاكل جلبها البلد على نفسه أو ناشئة من الداخل. وقال إن الفريق أصاب إذ وجه الانتباه في الفقرة ٢٥ إلى السياسات الاقتصادية الوسيطة التي تربط سياسات الاقتصاد الكلي بسلوك الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي.

٤٧ - وقال إن المسألة الحقيقية المطروحة على بساط البحث هي الكيفية التي يمكن بها تحويل التوصيات الواردة في التقرير إلى نقاط مرجعية فعالة للتوجيه العملي من أجل تمكين الناس من الحصول على فرص وتوسيع مشاركتهم في التنمية الاقتصادية لبلدانهم. وهو يعتقد أن من الممكن التعلم من الآخرين

بقدر أكبر، ولا سيما من خبرتهم في وضع سياسات الاقتصاد الكلي ونهج وتقنيات إدارة الاقتصاد الجزئي لفئات نوعية مستهدفة. وينبغي أن تستفيد اللجان الإقليمية من عمل الفريق وتأخذ بأفكاره في برامج عملها واستراتيجياتها في المستقبل. وستصل العملية بالطبع تدريجيا إلى الحكومات الوطنية ثم المحلية. وينبغي تجاوز حدود بناء القدرات إلى ضمان تزويد الناس، بمجرد اكتسابهم القدرة، بالفرص وبالدعم المناسب لإدارة وامتلاك استثمارات في أنشطة من قبيل إقامة المشاريع الصغيرة. وأكد على الأهمية البالغة لتمويل المشاريع الإنمائية، وأضاف أن اصلاحات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي لم تنجح في تلبية الاحتياجات الاستئمانية للقطاع الأدنى الذي يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا. ورحب بالتالي بقرار البنك الدولي بإنشاء مرفق قروض خاص لأفقر الفقراء.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون الأسواق أكثر الوسائل فعالية في زيادة الفرص والمشاركة، فالخبرة تشير إلى أن الأسواق لا تستطيع أن تفعل شيئا يذكر للناس ما لم يكن لديهم رأسمال ومهارات. وحث الوكالات المتخصصة، بالتالي، على معالجة مسائل مثل سبل إزالة العقبات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص عندما يطلبون الحصول على قروض، ولا سيما تصميم المقرضين على الضمان، وأوضح أن اعتقاد المؤسسات المالية التقليدية بأن القروض الصغيرة باهظة التكلفة ليس اعتقادا صائبا بالضرورة.

٤٩ - وقال إنه إزاء الأزمة المالية الحادة التي تواجهها المنظمة لا يقترح أكثر من أن تستند الهيئات القائمة، بما فيها لجنة التنمية المستدامة، إلى تقرير الفريق في وضع النهج المتعددة القطاعات المقبلة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأضاف أن هناك عددا من المسائل لم يتناوله التقرير. وعلى وجه التحديد، كان يمكن أن تذهب توصياته إلى أبعد فتعطي توجيهات محددة لوكالات الأمم المتحدة المعنية أو تحدد الخطوط العريضة للاستراتيجيات الممكنة للتنفيذ. وأعرب، مع ذلك، عن تقديره للتأييد الذي حظيت به مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة من قطاع يمثل مختلف الفئات في العالم، وأعاد تأكيد أهميتها لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٥٠ - السيد فيدورتشنكو (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/50/417) يهم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ووفده يؤيد الاستنتاجات التي توصل إليها. ويرى أنه ينبغي اتباعها بمساعدة فعلية من الحكومات.

٥١ - وأردف قائلا إن دعم الأعمال التجارية الوطنية هو من أسس السياسة الاقتصادية لحكومته. فهي مضطلعة الآن بتنشيط المؤسسات الخاصة على المستويين الاتحادي والإقليمي ونفذت برامج خاصة في ما يزيد على ٦٠ منطقة. وقد بدأت تنشئ بخطة سريعة الهيكل الأساسي الضروري لمباشرة الأعمال الحرة، وفي عام ١٩٩٥ تجاوز عدد الأشخاص الموظفين في القطاع غير الحكومي ١٠ ملايين. ولكن تنمية المؤسسات الخاصة لم تحرز تقدما في مجالي الانتاج والزراعة بالسرعة المتوقعة. ويكمن السبب الجذري

لهذه المشكلة في عدم تدفق الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي، بقدر كاف إلى هذين القطاعين وعدم تطوير الهيكل الأساسي السوقي. وباستطاعة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أنشط في تشجيع التعاون الدولي في ذلك المجال.

٥٢ - وأشار بارتياح إلى القرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة التنسيق الإدارية بانشاء ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات في مجالات وثيقة الاتصال بتنمية الموارد البشرية. وقال إنه ينبغي أن تكون وجهة تركيزها الرئيسية زيادة فرص المشاركة لأكثر الفئات استضعافا، والتشجيع على تنمية مباشرة الأعمال الحرة وتحسين أداء قطاع الدولة، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعية في أثناء عملية إعادة التشكيل، وتعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أن إدراك المجتمع الدولي لمدى حدة المشاكل الاجتماعية التي تحدث في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتجلى في الالتزام ٨ من إعلان كوبنهاغن؛ وأعرب عن أمل وفده في أن تلي هذا الإدراك استجابة مناسبة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر أعرب عن تأييد وفده لما خلص إليه تقرير الأمين العام (A/50/551) وعن استعداده للاشتراك في الاحتفال بعام ١٩٩٦ بوصفه السنة الدولية للقضاء على الفقر.

٥٤ - السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فرحبت بتقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/50/399)، وقالت إنه يقدم تحليلا عادلا لاستخدام مسألة الفوارق بين الجنسين كمتغير من متغيرات صنع السياسات الاقتصادية والتخطيط الإنمائي بوجه عام، ولكن كان يجدر به أن يبين بمزيد من الوضوح الأثر المختلف لصنع السياسات الاقتصادية والتنمية على المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية.

٥٥ - وأردفت قائلة إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعترف بالمساهمة الهامة للمرأة في النشاط الاقتصادي وبما تمثله المرأة من قوة لا يستهان بها للتغيير والتنمية في جميع قطاعات الاقتصاد. وإعادة ادماج المرأة في التنمية يعني أولا وقبل كل شيء اشراكها في مجالي التعليم والتدريب، واشراكها في هياكل صنع القرار، فضلا عن معالجة التمييز العام ضدها. ويعني ذلك أيضا تمكين المرأة بوسائل من ضمنها زيادة الفرص التعليمية والتدريبية للبنات ولا سيما في المواد العلمية والتقنية.

٥٦ - واستطردت قائلا إن عبء الفقر الثقيل لا يزال ملقى بنسبة مفرطة على كاهل المرأة. فهي لا تفتقر فحسب إلى الفرص الكافية للوصول إلى الموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية الضرورية لتحسين أسباب عيشها والمحافظة عليها، بل إنها ممنوعة بحكم المعوقات القانونية التي تعاملها كقاصر من الاشتراك في الأنشطة الإنمائية. وعلى الرغم من الإرادة السياسية السائدة لدى الحكومات، فالموارد المتاحة لبرامج القضاء على الفقر محدودة للغاية بسبب المعوقات المالية في الميزانية. ودفع إدراك هذه الحقيقة النساء في الجنوب الأفريقي، في المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء، إلى الاجتماع في وندهوك، ناميبيا، في عام ١٩٩٤، ليقررن كيف يمكن أن يصبحن عناصر فاعلة في التنمية الوطنية

والإقليمية ومستفيدات منها في الوقت نفسه. واعتمدن في هذا الاجتماع خطط عمل تدعو حكومات الجنوب الأفريقي إلى تهيئة بيئة مواتية لاشتراك المرأة في النشاك الاقتصادي، من خلال التدابير التي تتخذ على صعيد السياسة العامة ومن خلال الصكوك القانونية.

٥٧ - ومضت تقول إن فرص التعليم والتدريب المتاحة للمرأة ساهمت في معظم الحالات في تدعيم الأدوار الأنثوية التقليدية. ومن أهم التحديات التي تواجهها حكومات المنطقة كيفية توفير التعليم والتدريب للمرأة لمساعدتها في التغلب على أثار التمييز في الماضي الذي منعها أحيانا كثيرة من اكتساب المهارات الضرورية لتحصل على وظيفة في سوق العمل أو لتعمل لحسابها. وتشهد معظم النظم التعليمية في المنطقة الآن عملية إعادة تشكيل لزيادة فرص إقبال النساء والفتيات على العلوم والتكنولوجيا، وناشدت المجتمع الدولي أن يدعم جهود حكومات الجنوب الأفريقي بتوفير منح دراسية للنساء والفتيات للتدريب العلمي والتقني والمهني على وجه التحديد.

٥٨ - وقالت إن النساء يشكلن غالبية العاملين في زراعة الكفاف التي توفر الغذاء لمعظم السكان في هذه المنطقة الفرعية. ومع ذلك لا يتمتعن بفرص متكافئة في الوصول إلى الأرض ورأس المال والتكنولوجيا وغيرها من وسائل الانتاج وفي السيطرة عليها. وتشكل النساء في معظم بلدان المنطقة أقل من ٣٠ في المائة من الموظفين في القطاع المنظم. والقطاع غير المنظم هو البديل الوحيد في العمل للعديد منهن. وحكومات المنطقة تدرك الحاجة الملحة إلى توفير هيكل أساسي عام لتمكين المرأة من الوصول إلى السوق ولتنمية مهاراتها في مباشرة الأعمال الحرة، وستكون بحاجة إلى المساعدة لمواجهة هذا التحدي. وقد اعتمدت سياسات إنمائية وطنية للسكان تستهدف القضاء على الفقر وتحسين صحة النساء، ولا سيما الريفيات والعاجزات. وتعطي هذه السياسات الأولوية للمشاريع الخارجة عن نطاق المزرعة، التي تدر دخلا على المرأة الريفية. وكررت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية الدعوة الموجهة في منهاج العمل إلى المانحين المتعددي الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية لمراجعة وتنفيذ السياسات بحيث تكفل وصول نسبة أعلى من الموارد إلى المرأة في المناطق الريفية والنائية.

٥٩ - وواصلت كلمتها قائلة إن هذه الحكومات ناشدت المجتمع الدولي أيضا اتاحة موارد جديدة ومتجددة لتنفيذ منهاج العمل. وستعقد عما قريب في الجنوب الأفريقي حلقة عمل إقليمية لوضع برنامج لمتابعة "منهاج العمل". وأعربت عن أملها في الحصول على دعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لجعل اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية للمنطقة حقيقة واقعة. وأحاطت علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/50/744) وقالت إنه ينبغي النظر في توصياته بكل جدية.

٦٠ - وقالت إن شعبة النهوض بالمرأة، وهي الكيان الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن مسائل المرأة، تحتاج إلى مزيد من التعزيز. ودعت إلى تزويد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بكل الموارد اللازمة لزيادة خيارات وفرص التنمية الاقتصادية للمرأة في البلدان النامية.

٦١ - السيد رونيبيرغ (جزر مارشال): ذكر أن حكومته تلقت نصائح وجيهة لا نهاية لها بشأن كيفية تحسين اقتصادها. ولكنها عندما أصبحت مستعدة للعمل بهذه النصائح وطلبت مساعدة خارجية لتنفيذ التدابير قوبلت بالصمت. وقال إن مبدأ السوق الحرة المجسد في منظمة التجارة العالمية ينبغي ألا يعني مجرد فتح أسواق البلدان النامية للسلع الكمالية من العالم المتقدم النمو. ولا بد من المعالجة العاجلة لمسألة عدم اعطاء منتجات البلدان النامية فرصة الوصول إلى الأسواق بفعل الحواجز غير الجمركية الجديدة، فمن المستحيل إقامة قطاع خاص لمباشرة الأعمال الحرة في البلدان النامية ما لم توجد أسواق تباع فيها سلعها. وحكومته ليست بالداعية إلى إقامة حواجز جديدة لحماية صناعاتها بل إلى إقامة تجارة منصفة وتقديم مساعدة وافية متى استوفيت الشروط التي تضعها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٦٢ - وانتقل إلى تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بتهيئة الفرص والمشاركة (A/50/501) فقال إن الفرع المتعلق بالمشاريع الصغيرة يلقي الكثير من الضوء على المشاكل التي يواجهها مباشرو الأعمال الحرة في البلدان النامية. ووفده يؤيد الفرع المعنون "لمحات نافذة وتوصيات" ويود أن يسهم ذلك التقرير مساهمة كبيرة في العمل الجاري المتعلق بخطة التنمية.

٦٣ - السيد بادار (الهند): قال إن أبعاد الفقر العديدة تتخذ شكل الجوع والأمية والافتقار إلى التعليم ومياه الشرب والحد الأدنى من المرافق الصحية والمأوى وفرص العمل. وتكمن المصادر الأساسية للفقرة في الافتقار إلى الدخل أو السيطرة على السوق، وهما أمران مرتبطان بنمط توزيع الدخل في البلد. ويجب أن تجمع استراتيجيات مكافحة هذه العلة بين الجهود الموجهة نحو النمو الاقتصادي العام والنهج التي تتناول كل حالة على حدة. وعلى سبيل المثال، قد يكون المصدر المباشر للفقر عائدا إلى ضعف الإمكانية الانتاجية في المنطقة المعنية من حيث ثروتها الطبيعية أو إلى عدم إمكانية الوصول إليها. وينبغي إيلاء اهتمام أيضا لاحتياجات الذين قد يكونون محرومين من الفوائد لأسباب تاريخية. وذكر أن مسألة الفوارق بين الجنسين لا تقل أهمية عما سبق.

٦٤ - وأردف قائلا إن البرامج المضطلع بها في الهند. لتوفير العمل لفقراء الريف وللشباب العاطلين عن العمل تفي بالاحتياجات التغذوية والتعليمية والصحية للمرأة وتعزز تمكينها؛ وبرامج محو الأمية على المستوى الجماهيري عنصر أساسي في إعمال الاستراتيجيات المحددة للحالة. ومن العوامل الأساسية لنجاح أي استراتيجية و/أو برنامج، إشراك أفراد الشعب أنفسهم في تصميم هذه البرامج وتنفيذها ليصبح لديهم شعور بامتلاكها.

٦٥ - وأضاف أن من المؤسف بوجه خاص في ضوء الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالقضاء على الفقر، أن إمكانيات الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية أصبحت أمرا مشكوكا فيه.

٦٦ - السيد ويبغن (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قال إن المرأة الريفية، بوصفها منتجة ومعيلة وراعية للأسرة، هي عنصر فاعل محوري في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وبالتالي، يجب العمل على النهوض بها بأسلوب يتسم بمزيد من المنهجية والشمول. ويجب أن تراعى في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بوصفهما جزءا من نهج كلي متعدد التخصصات إزاء التنمية المستدامة، أهمية مسألة الفوارق بين الجنسين. وقد اشتركت الفاو فعليا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بيجين ويسرها أن الأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل أكدت على تمكين المرأة من الوصول إلى الأرض وإلى التكنولوجيات المحسنة وإلى خدمات الدعم وإلى الأسواق، مع التسليم بمعرفتها المستمدة من التراث المحلي ومساهمتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

٦٧ - واستطرد قائلا إن الفاو نقحت بصورة شاملة خطة عملها الموضوعة في عام ١٩٨٩ لدور المرأة في التنمية، فشددت تركيزها على دور المرأة الريفية في الإحصاءات، والتدريب على التحليل المقارن بين الجنسين، والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة، والتنمية القائمة على المشاركة، وجمع المعلومات ونشرها، والتعاون فيما بين الوكالات. واستحدثت الفاو، في إطار تنفيذ ولايتها للقضاء على الفقر، برنامجا خاصا متعلقا بالانتاج الغذائي لدعم الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي. وتفتقت عملية إعادة التشكيل الأخيرة للفاو عن تركيز جديد على الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من خلال النمو العريض القاعدة للاقتصادات الزراعية الفقيرة. ويشكل التحليل المفصل والمقارن للفقر في مختلف مناطق العالم ووجود قاعدة بيانات ومؤشرات تسمح بقياسه، جزءا من ذلك الجهد المعزز، وذلك إلى جانب التأكيد على الدور الحاسم الأهمية الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الريفية والمجتمع المدني. وإذا ما أخذ في الاعتبار أن ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق ريفية ويستمدون أسباب عيشهم منها، تعذرت المبالغة في تأكيد مدى أهمية دور الاستثمار في النمو الريفي العريض القاعدة، والآليات المؤسسية الدينامية، وتحويل شكل القاعدة الزراعية، بوصفها العناصر الثلاثة الحاسمة للقضاء على الفقر بصورة حقيقية ودائمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥